المجلد:(الثامن).
العدد:(الثالث عشر) يناير (2022).

International Journal of Educational and Psychological Research and Studies

برعاية أكاديمية رواد التميز للتعليم والتدريب

المجلة الدولية للبحوث و الدراسات التربوية والنفسية (IJRS).

مجلة علمية دورية محكمة

تصدرها الجمعية العربية لأصول التربية والتعليم المستمر

المشهرة برقم 6870 لسنة 2020

The Online ISSN :(2735-5063).
The print ISSN :(2735-5055).

ورقة عمل بعنوان:

أسس ومباديء وأبعاد التنمية المستدامة ودور الدولة والإدارت الحكومية في تحقيقها «تصور مقترح».

إعداد: دكتور: طارق عبدالرؤف محمد عامر.

جمهورية مصر العربية.

International Journal of Research and Studies (ijrs)

It is issued by the Excellence Pioneers Academy

The Online ISSN :(2735-5063) - The print ISSN :(2735-5055).

ملخص.

أسس ومباديء وأبعاد التنمية المستدامة ودور الدولة والإدارت الحكومية في تحقيقها «تصور مقترح»

إن التنمية الشاملة يمثلها ذو الإطلاع الثلاث والمتمثل ذلك في التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية الثقافية، وإن التنمية الاجتماعية تعتبر الأهم في ذلك لأن جميع نواحي التنمية الأخرى تخدم فى الأساس التنمية الاجتماعية كونها تمثل الفرد والمجتمع وتكون هذه التنمية في الأساس هو الارتقاء بالإنسان وتقديم له الرخاء والعيش السليم، كما أن الإنسان هو محور التنمية فتكون منه وإلية.

- **مشكلة الدراسة:** تصاغ مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:-

س١- ما أهداف وأهمية التنمية المستدامة؟

س٢- ما أسس ومباديءالتنمية المستدامة؟

س٣- ما أبعاد التنمية المستدامة؟

س٤- ما أساسيات وكيفية التعامل مع التنمية المستدامة؟

س٥- ما دور الدولة والإدارت الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة؟

س٦- ماالتصور المقترح لتطوير دور الدولة والإدارة الحكومية في تحقيقق التنمية المستدامة؟

- **هدف الدراسة:** تهدف الدراسة الحالية التعرف على ما يلي:-

1. أهداف وأهمية التنمية المستدامة.
2. أسس ومباديء التنمية المستدامة.
3. أبعاد التنمية المستدامة.
4. أسياسيات التعامل مع التنمية المستدامة.
5. دور الدولة والإدارة الحومية في تحقيق التنمية المستدامة.
6. بناء تصور مقترح لتطوير دور الدولة والإدارة الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة.

International Journal of Research and Studies (ijrs)
It is issued by the Excellence Pioneers Academy
The Online ISSN :(2735-5063) - The print ISSN :(2735-5055).

منهج الدراسة: اتبع الباحث المنهج الوصفي باعتباره المنهج الملائم والمناسب لهذه الدراسة.

ويتناول هذا البحث:

المحور الأول: التنمية المستدامة ومفهومها- أهدافها- أهميتها- أسس ومبادئها وأبعادها.

المحور الثاني: التنظيمات الحكومية والإدارة الحكومية لتحقيق التنمية المستدامة.

المحور الثالث: دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة

المحور الرابع: التصور المقترح للتطوير دور الدولة والإدارة الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: (التنمية- التنمية المستدامة- التنظيمات الحكومية- دور الدولة- تحقيق).

Research summary.

Foundations, principles and dimensions of sustainable development and the role of «the state and government departments in achieving them "a proposed vision

Comprehensive development is represented by the three-informed, which is represented in economic development, social development and cultural development, and social development is the most important in that because all other aspects of development basically serve social development as it represents the individual and society. The human being is the center of development, so it becomes of him and a mechanism.

- **the study Problem**-:

The study problem is formulated in the following questions

Q1- What are the goals and importance of sustainable development?

Q2- What are the foundations and principles of sustainable development?

Q3- What are the dimensions of sustainable development?

Q4- What are the basics and how to deal with sustainable development?

Q5- What is the role of the state and government departments in achieving sustainable development?

Q6- What is the proposed scenario for developing the role of the state and government departments in achieving sustainable development?

- **Purpose of the study**-:

The current study aims to identify:

The goals and importance of sustainable development.

Foundations and principles of sustainable development.

Dimensions of sustainable development.

-Policies for dealing with sustainable development.

The role of the state and government departments in achieving sustainable development.

-Building a proposed vision for developing the role of the state and government

International Journal of Research and Studies (ijrs)
It is issued by the Excellence Pioneers Academy
The Online ISSN :(2735-5063) - The print ISSN :(2735-5055).

departments in achieving sustainable development.

Study Methodology: The researcher followed the descriptive approach as it is the appropriate and appropriate method for this study.

This research deals with:

The first axis: sustainable development and its concept - its objectives - its importance - the foundations, principles and dimensions.

The second axis: government organizations and government departments to achieve sustainabledevelopment.

The third axis: the role of the state in achieving sustainable development

The fourth axis: the proposed vision for the development of the role of the state and government departments in achieving sustainable development.

أسس ومباديء وأبعاد التنمية المستدامة ودور الدولة والإدارة الحكومية في تحقيقها «تصور مقترح».

مقدمة.

إن التنمية الشاملة يمثلها ذو الإطلاع الثلاث والمتمثل ذلك في التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية الثقافية، وأن التنمية الاجتماعية تعتبر الأهم في ذلك لأن جميع نواحي التنمية الأخرى تخدم في الأساس التنمية الاجتماعية كونها تمثل الفرد والمجتمع وتكون هذه التنمية فى الأساس هو الارتقاء بالإنسان وتقديم له الرخاء والعيش السليم، كما أن الإنسان هو محور التنمية فتكون منه وإلية.

والتنمية الاجتماعية هي تنمية بشرية ثقافية تتطلب أحداث تغيرات جوهرية بالفعل والسلوك والآراء والمعتقدات والاتجاهات والقيم وطرائق التفكير (طارق٢٠١٧، ص١٤٣).

إن التنمية المستدامة هى التنمية التي تفي بالاحتياجات الراهنة دون أن تكون على حساب قدرة

الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتهم الذاتية، وبالتالي فالتنمية المستدامة تعد مفهوماً أوسع نطاقاً من حماية البيئة حيث إنها تتضمن الاهتمام بالأجيال القادمة من أجل العيش بصحة جيدة والتكامل مع البيئة على المدى الطويل من خلال الحفاظ على نوعية الحياة (وليس فقط نمو الدخل) لتحقيق المساواة بين كل الناس في الوقت الراهن (من خلال تقليل حدة الفقر) والمساواة بين الأجيال القادمة (فمن حق الأجيال القادمة الاستمتاع ببيئة نظيفة كما نحن نستمتع بها حالياً) والمحافظة على الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية للرفاهية الإنسانية (نادر،٢٠٠٢، ص ص٧٥-٧٧).

وقد شكل دمج الاعتبارات البيئية في عملية التنمية مدخلاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بالاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والمحافظة عليها وإدارتها، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام، لدعم قاعدة الموارد البيئية، التي تشكل الأساس المادي للأنشطة الاقتصادية لتلبية احتياجات البشرية.

إن اهتمام الفكر الاقتصادي المعاصر بالتنمية المستدامة وبلورة مفاهيم ومؤشرات ومقاييس لها،نمط من أنماط تطويع أدوات العلوم الاجتماعية ومحاولة لبلورة نظرية للتنمية تتلاءم مع خصائص وواقع الدول كافة، وقادرة على الكشف عن الاختلال في عناصر التوازن على الصعد البشرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية (منذر،٢٠١١، ص١٠٨).

مشكلة الدراسة: تصاغ مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:-

س١- ما أهداف وأهمية التنمية المستدامة؟

س٢- ما أسس ومباديءالتنمية المستدامة؟

س٣- ما أبعاد التنمية المستدامة؟

س٤- ما أساسيات وكيفية التعامل مع التنمية المستدامة؟

س٥- مادور الدولة والإدارة الحكومية فى تحقيق التنمية المستدامة؟

س٦- ما التصور المقترح لتطوير دور الدولة والإدارة الحكومية في تحقيقق التنمية المستدامة؟

هدف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية التعرف على ما يلي:-

1. أهداف وأهمية التنمية المستدامة.
2. أسس ومباديء التنمية المستدامة.
3. أبعاد التنمية المستدامة.
4. أسياسيات التعامل مع التنمية المستدامة.
5. دور الدولة والإدارة الحومية فى تحقيق التنمية المستدامة.
6. بناء تصور مقترح لتطوير دور الدولة والإدارة الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة.

منهج الدراسة: اتبع الباحث المنهج الوصفي باعتباره المنهج المناسب والملائم لهذه الدراسة.

مصطلحات الدراسة: وهي كما يلي:

- **مفهوم التنمية المستدامة.**

يشير مفهوم التنمية المستدامة إلى أنها: التنمية التي تلبى حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم ويهدف هذا النموذج من التنمية إلى أن يترك الجيل الحاضر للأجيال المقبلة رصيداً من الموارد الطبيعية مماثلاً للرصيد الذى ورثه، أو أفضل منه.

والهدف الأمثل للتنمية المستدامة هو التوفيق بين النمو الاقتصادي والبيئة وهي تسعى إلى بلوغ الحد الأقصى من أهداف كل من النظام البيولوجى (التنوع البيولوجي، المونة، القدرة على الانتعاش، الإنتاجية البيولوجية) وأهداف النظام الاقتصادي (تلبية الاحتياجات الأساسية، وتعزيز العدالة، وزيادة السلع والخدمات المفيدة)، وأهداف النظام الاجتماعي (التنوع الثقافى، والاستدامة المؤسسية، والعدالة الاجتماعية، والمشاركة....، إلخ) وذلك في الوقت نفسه (منذر،٢٠١١، ص١١٣).

تعرف التنمية المستدامة بأنها: «عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحى التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات، وتعزز كلاً من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان، وتطلعاته.

ويشير هذا التعريف إلى عددٍ من القضايا أهمها:

١. التنمية المطلوبة تعنى التقدم المتواصل للبشرية جمعاء، وعلى المستقبل البعيد، أي أنها ليست هدفاً للدول النامية فقط، بل لكل البشر.

٢. التنمية تفى باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها.

٣. ينطوى تعريف التنمية هنا على مفهومين ضمنيين، هما «الاحتياجات» التي يحددها الإنسان، و»القيود» التي تفرضها البيئة على استخدام التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي، اللذان يوفران هذه الاحتياجات.

٤. ينطوي التعريف ضمناً، على التسليم بأن كثيرين، وبخاصة في الدول المصنعة يعيشون خارج إمكانات العالم البيئية (أسامة،٢٠٠٢، ص٤٥، ١٤٦).

٥. التنمية المستدامة تتطلب سيادة قيم الاستهلاك التي لاتتجاوز الممكن بينيا.

٦. أن تحيقيق التنمية المستدامة يتطلب نظام إنتاج يحترم الالتزام بالحفاظ على توازن القاعدة البيئية لهذه التنمية.

إذن يتضح أن جوهر التنمية المستدامة، يكمن فى التكامل المتناغم للاقتصاد المتقدم، والحكم المسئول، والترابط الاجتماعي، والتكامل البيئي لضمان الاستدامة على مستوى الفرد والمجتمع وتحسين مستوى المعيشة.

أهداف التنمية المستدامة.

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التى ترتبط بكل مكون من مكوناتها الثلاثة، كما يلي:-

١. **بالنسبة للمكون الاجتماعي:** نجده يتضمن مجموعة من الأهداف المطلوب تحقيقها، مثل:-

- العدل.
- التماسك الاجتماعي.
- الحراك الاجتماعي.
- المشاركة.
- الهوية الثقافية.

International Journal of Research and Studies (ijrs)
It is issued by the Excellence Pioneers Academy
The Online ISSN :(2735-5063) - The print ISSN :(2735-5055).

٢. **المكون الاقتصادي:** فيتضمن:-

- النمو.
- الكفاءة.
- الثبات.

٣. **المكون البيئي:** ويتضمن:-

- بيئة سليمة للبشر.
- استخدام رشيد للموارد الطبيعية المتجددة.
- المحافظة على الموارد الطبيعية المتجددة (ناهد،٢٠٠٥، ص٧٦) **وبالإضافة إلى هذه الأهداف، فهناك أهداف أخرى للتنمية المستدامة والتي من أهمها مايلى:-**

أ- **الهدف الأمثل للتنمية المستدامة:** هو التوفيق بين النمو الاقتصادي والبيئة، وهي تسعى إلى بلوغ الحد الأقصى من أهداف كل من النظام والبيولوجى.

أ- **أهداف النظام البيولوجى.**

- المرونة.
- القدرة على الانتعاش.
- الإنتاجية البيولوجية.

ب- أهداف النظام الاقتصادي.

- تلبية الاحتياجات الأساسية.
- تعزيز العدالة.
- زيادة السلع والخدمات المفيدة.

جـ- أهداف النظام الاجتماعي.

- التنوع الثقافي.
- العدالة الاجتماعية.
- المشاركة وذلك في الوقت نفسه.

وعلى هذا الأساس فإن التنمية المستدامة ترتكز على تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي يجب أن تكون مرتبطاً بعضها مع بعض بشكل عضوي، وعليه فإن التنمية المستدامة يمكن تمثيلها على تشابك البعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي (منذر،٢٠١١، ص١١٣).

وهكذا فإن التنمية المستدامة يمكن تعريفها بأنها تقاطع الأبعاد الثلاثة (الاجتماعية والبيئية والاجتماعية) وبالتالي فإن التنمية المستدامة تتطلب تعلم صناعة قرارات جديدة مختلفة عما صنعناه في الماضي، وهنا يلعب التعليم الدور الأساسي في أن تتعلم كيف تصنع القرارات الصحيحة اليوم في المستقبل؟

أهمية التنمية المستدامة.

لاشك أن التنمية المستدامة، هي التنمية التى تأخذ في الاعتبار القيود الثلاثة الرئيسية التي تفرضها البيئة على جهد التنمية، وهي (أسامة،٢٠١٢، ص١٤٦- ١٧٤):-

١. عدم التبذير السفيه فى استخدام الموارد الناضبة.

٢. عدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها.

عدم تجاوز قدرة البيئة المحيطة على هضم مانلقيه فيها من مخلفات.

وبالتالي يجب على كل مجتمع يأخذ بالتنمية المستدامة، أن يحدد أهدافه التنموية وإستراتيجيته وخططه لتحقيق الأهداف المنشودة فإن لم يلتزم بهذه القيود الثلاثة، فإن التنمية لن تكون دائمة بل تتوقف وقد تنتهي إلى أوضاع أسوأ من تلك التى بدأ عندها جهد هذه التنمية غير المستدامة.

وحتى يمكن مراعاة القيود الثلاثة السابقة، والانتقال بها من المستوى المجرد إلى المستوى الإجرائى، يجب أن تتسع النظرة إلى تربية الإنسان في مراحل التعليم المختلفة لتتجاوز مرحلة التحصيل الأكاديمي وثقافة الذاكرة إلى ثقافة الإبداع والابتكار والتجديد في ذات الإنسان والبيئة المحيطة، وبشكل يؤكد الإعداد الشامل، المتكامل للمتعلم بدلاً من حصره فى تخصص ضيق جداً وقبل أن تتضح إمكاناته (محمود،٢٠٠٤، ص٣٠٤).

وفي هذا السياق، من الضروري بين ثلاثة مصطلحات يشيع استخدامها في الأدبيات المتصلة بهذا الموضوع ، وهي النمو المستدام، والاستخدام المستدام والتنمية المستدامة، فالنمو المستدام هو مفهوم متناقض في مفرداته حيث لا يوجد شئ مادي يمكن أن ينمو إلى مالا نهاية.

والاستخدام المستدام هو مفهوم يكون ملائم للموارد المتجددة- فقط- أما التنمية المستدامة فهى تهدف، إلى تسحين توعية حياة البشر بينما هم يعيشون داخل قدرة تحمل الأنظمة الإيكولوجية المحيطة بهم، مع الأخذ في الاعتبار القيود البيئية، التى تعرض على استخدام التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي المرتبطين بتلبية الحاجت المتعلقة بتحسين توعية حياة الإنسان (ناهد ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٧٥ – ٧٦).

ولقد عرفت التنمية المستدامة على أنها التنمية الناجحة والتنمية العادلة والفَعَّالة فالتنمية المستدامة هى التنمية التي تؤدي إلى:-

أ) زيادة قدرات المجتمع لتحسين المستوى المعيشى لأفراده.

ب) زيادة النمو الاقتصادي والاجتماعي للدولة وعدم استنفاذ الموارد (وخاصة الموارد النادرة).

ج) الحفاظ على الجوانب الثقافية الإيجابية والاقتصادية والبيئية للمجتمع وتتضمن سياسة مناسبة للبيئة.

د) خلق مجالات متعددة للدخل وقنوات للمشروعات التنموية.

هـ) خلق مؤسسات تساعد على تضمين وتمكين أفراد المجتمع (النوع والتنمية، ٢٠٠٠، ص١٨).

أسس ومباديء التنمية المستدامة.

تشمل المباديء الرئيسية التي يستند إليها مفهوم التنمية المستدامة العناصر الأساسية الآتية:-

١. الإنصاف والعدالة الاجتماعية أي حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته.
٢. التمكين أي إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفَعَّالة فى صنع القرارات أو التأثير.
٣. حسن الإدارة والمساءلة أى خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مباديء الشفافية والرقابة والمسؤولية.
٤. التضامن بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات (جورج،١٩٩٥)

وبالإضافة إلى هذه المباديء تستفيد التنمية المستدامة إلى مجموعة من الأسس والمباديء، هي كالتالي:-

- تنمية جميع الطافقات البشرية.
- العلم الشامل والتكنولوجيا المناسبة.
- التكوين الثقافي والأخلاقي والروحي.
- حرية الإرادة (تقرير المصير).
- السيادة القومية.
- السلام والنظام والوحدات القومية.
- العدالة الاجتماعية والمساواة.
- الديمقراطية التشاركية.
- القابلية المؤسسية.
- التنمية الاقتصادية السليمة الصحية والشاملة.
- النمو السكاني.
- الاستقرار البيئي.
- العدالة الجغرافية الحيوية والمجتمع بالاعتماد على إدارة الموارد.
- التعاون العلمي الشامل (عثمان،٢٠٠٦، ص٧٠٦، ٧٠٣).

واتضح من ذلك أن المبادئ التي تستند إليها التنمية المستدامة تتمثل في تنمية الإنسان تنكية متكاملة، وكذلك تنمية المجال الحيوي بشكل مستمر واستخدام المعرفة العلمية في التطبيق العلمي.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن إخفاق عملية التنمية المستدامة وفشلها فى تحقيق هدفها يجعلها بلا فائدة فى المجال الاقتصادي وبلا أصول فى المجال الثقافى بلا صواب فى مجال الحكم وبلا مستقبل فى مجال الطبيعة كما أوضح ذلك تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ١٩٩٦ مما يستلزم ضرورة تطوير التربية البيئية بشكل يتفق مع أهمية الدعوة للأخذ بالتنمية المستدامة فى إطار حماية البيئة والمحافظة عليها (unesco,2003,PP12-13).

أبعاد التنمية المستدامة.

لتحقيق التنمية المستدامة يجب على متخذى القرار مراعاة الأبعاد الرئيسية لها، وهي كالتالي:-

أولاً: البعد الاجتماعي لعملية التنمية المستدامة.

إن السياسات التى تركز على الإجراءات الاقتصادية عند الحديث حول موضوع النمو الاقتصادي أصبحت- الآن- محل نقد صريح من أنصار الاهتمام بالبعد الاجتماعي للتنمية، على أساس أن تلك التنمية يجب أن تأخذ فى اعتبارها الاهتمامات والحاجات البشرية كجزء من إستراتيجيات شاملة نحو الارتقاء بالحياة الإنسانية عامة، وأن النمو الاقتصادي كان يسعى إلى استبعاد وتجاهل القضايا الاجتماعية (الصحة، والأمن، والتعليم).

وفى ظل غياب القيم الاجتماعية، فإن النمو الاقتصادي غالباً ما يصاحبه الفشل فى تحقيق أهدافه، لذلك، فإن مفهوم التنمية المستدامة يتحقق فقط إذا وجدت قيم أو مؤشرات اجتماعية محددة سلفاً (Peter,1994,p.p114-120).

وبزيادة انتشار الصناعة، زاد تغلغل الاقتصاد فى جوانب حياتنا، وسادت النزعة المادية على النزعة الروحية، وتطورت الأمور بداية من سبعينات القرن العشرين عندما سعت معظم الدول آنذاك لتشجيع النمو الاقتصادي إلى أن أصبحت السيادة لقوى السوق كمصطلح أصبح- الآن- أداة مؤسسية لسلوكياتنا تدفعنا للتصرف بفردية بدلا من العمل الجماعى، كذلك حدث استدماج لقيم السوق زادت من انتشار النزعة الفردية المادية، كما أصبحت هى الدافع، أو المحفز لنا، وسادت وعلت عما عداها من قيم اجتماعية أخرى (أحمد، ٢٠٠٠، ص٢٥).

ثانياً: البعد الاقتصادي لعملية التنمية المستدامة.

أكدت الدراسة التقييمية الثالثة عام١٩٩٢ والتي أجراها البنك الدولي على٥٧ دولة طبقت بداخلها برامج إصلاح اقتصادي وتعديل هيكلي، أن معدلات النمو في الدول التى طبقت تلك البرامج زادت بمقدار٤٪ عن الدول الأخرى متوسطة الدخل، وفي الدول متدنية الدخول كانت معدلات النمو أعلى بمقدار٢٪ لصالح الدول التي طبقت البرامج.

كما أكدت الدراسة على تلك البرامج قد حسنت وبشكل ملحوظ من الأوضاع المعيشية للفقراء وزيادة الاستثمارات الأجنبية في تلك الدول، ومع ذلك فإن القضية الأساسية هنا في عملية تقييم أثر البعد الاقتصادي على التنمية المستدامة هي ما إذا كانت برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي سوف تساعد الدول التي تطبقها على زيادة دخولها ودمجها فى النظام الاقتصادي الدولي حقا أو لا؟

ومن هنا ذكرت بعض الدراسات أن برامج الإصلاح الاقتصادي مع بعض الاستثناءات- ساعدت فعلاً بعض الدول على تحسين مؤشرات الاقتصادية الكلية مثل:-

- زيادة الإنتاجية.
- إحداث توازن فى موازين مدفوعاتها، وخاصة ميزان العمليات الجارية.
- تقليص العجز المالي.
- جذب رؤوس الأموال الأجنبية (السلفادور- فيتنام خير مثال لذلك)(Darid,1999,p337).

ثالثاً: البعد البيئي لعملية التنمية المستدامة.

على الرغم من الاهتمام العالمي بإستراتيجيات التنمية المستدامة وأبعادها، فإن تحقيق التكامل بين تلك الأبعاد يفيد أكثر على المستوى المحلى، نظرا لوجود روابط مشتركة بينها وهو»الإنسان فهو أساس التنمية والمستفيد الأول منها، حيث العديد من التفاعلات بين الأنشطة الإنسانية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وبين البيئة التى يعيش فيها الإنسان يمكن ملاحظتها أفضل من خلال من يتأثرون بها، ويتجلى ذلك في المجتمعات الزراعية بالدول النامية، من حيث يرتبط إيقاع الانتاج بصورة قوية بالموارد الطبيعية الرئيسية (أرض- مياه).

كما يتجلى- أيضاً- في الدول الصناعية، حيث يرتبط إيقاع الإنتاج بصورة قوية أيضا بالموارد الطبيعية وتدفقها من البيئة الداخلية أو البيئات الخارجية (الدول النامية) لاستخدامها، والفاقد، أو الملوثات الناجمة عنها، ولابد أن نلاحظ أن مصادر الطاقة في الدول النامية أو الغنية تعكس علاقة النشاط الإنساني باستخدلم المنتجات الحيوية (زراعية).

International Journal of Research and Studies (ijrs)
It is issued by the Excellence Pioneers Academy
The Online ISSN :(2735-5063) - The print ISSN :(2735-5055).

وكيف تتحول المواد الخام إلى مصادر طاقة فعلية تستخدم بسهولة باعتبارها مصادر ثانوية تدعم نشاط الإنسان ذاته في التحول لأنماط الإنتاج البديلة (زيادة الاعتماد على الآلة، إنتاج المخصبات- المنتجات الكيميائية)؟ مع مراعاة أن آثار تلك الأنشطة الإنسانية تؤثر ولاشك على النسق البيئي وتقلل من الأنواع البيولوجية الموجودة، أي أن النشاط الإنساني يؤثر ولاشك على درجة الاستقرار البيئي ويؤدى إلى انتشار الأمراض والأوبئة وزيادة السميات الناتجة عن تلك الأنشطة (peter,1994,p118-119).

أساسيات كيفية التعامل مع التنمية المستدامة.

يوجد خمس مقترحات أساس للتعامل مع التنمية المستدامة، وهي كالتالي:-

١. **التنمية المستدامة**: هي شيء ملح للغاية، لكونها تعني الزيادة في إنتاج البشر، من خلال زيادة التنمية البشرية من خلال تنمية مهاراتهم ومواهبهم وخبراتهم، وهى مسئولية تقع على عاتق الحكومات الوطنية، مع التأكيد على أن التنمية المستدامة هي شيء ضرورى وملح للغاية للدول الفقيرة ودرجة نجاحها في تحقيقها لكي تصبح قادرة على البقاء، وعلى الدول الغنية مسئولية مساعدة تلك الدول لتحقيق تلك التنمية.

٢. **التنمية المستدامة**: هي وسيلة لتحسين جودة حياةالبشر، باعتبارها وسيلة وليست غاية، والغاية هنا هي جودة الحياة لكافة البشر باعتبارهم كائنات بشرية مميزة لهم كرامتهم وحقهم في حياة هادئة سعيدة، وتقع مسئولية ذلك على واضعي السياسات القومية وقدرتهم على إيجاد تخطيط فَعَّال وتطبيقه في ضوء الشروط الرئيسية التي تحدد مدى وكمية الرعاية التي يحصل عليها السكان من الثروة القومية.

٣. **التنمية المستدامة**: هي لأجيال المستقبل كما للأجيال الحاضرة، لذلك فهي يجب أن تكون مستدامة، مع ملاحظة أن مشروعات وخطط وبرامج التنمية- غالباً- ما تبوء بالفشل؛ لأنها لاتفي بالاحتياجات للأجيال الحالية وتقوم بتدمير قاعدة الموارد الطبيعية ولهذا لاتفي باحتياجات الأجيال القادمة.

ولهذا يجب أن تكون خطط ومشاريع وبرامج التنمية القومية لها أساس سليم فى الحفاظ

على الموارد الطبيعية، وإذا كانت الحكومات الوطنية عاجزة عن ذلك، فيقع ذلك على مسئولية المجتمع العالمى وخاصة الدول الغنية التى عليها أن تقوم بتدعيم قدرة هذه الدول لإحداث تنمية مستدامة وعدم إهداد الموارد الطبيعية وتنميتها.

٤. **التنمية المستدامة:** تعتمد على تطبيق الإستراتيجيات الخاصة بها، وهذا يتطلب منا الربط بين عدد كبير جداً من التخصصات والمهارات والمنظمات المختلفة وتضافر الجهود، وتكوين الخطط الخاصة بالرعاية مع ضرورة الأخذ في الاعتبار النمو السكاني في المستقبل وربط المؤسسات الحكومية المتخصصة في مجال التنمية والبيئة والسكان.

٥. إن التخطيط بشكل فَعَّال للتنمية المستدامة يتطلب الربط بين المؤسسات الحكومية والأهلية في مختلف مجالات الحياة، كما يتطلب مشاركة القاعدة الشعبية العريضة إذا أردنا لها النجاح، لأننا نعلم تمام العلم أن الحكومات لاتستطيع بمفردها أن تعمل.

كما تعرف التنمية المستدامة بأنها تنمية تعيد توليد البيئة بدلا من أن تدمرها، وهي تنمية تمكن الناس بدلا من أن تهمشمهم، إنها تنمية تعطي الأولوية للفقراء وتوسع نطاق اختياراتهم وفرصهم للمشاركة فى القرارات التي تؤثر على حياتهم، إنها تنمية موالية للناس وموالية للطبيعة وموالية لفرص العمل وموالية للمرأة (Galgb,1999,p.p23-25).

التنظيمات غير الحكومية والتنمية المستدامة.

قامت المجموعة العلمية والمنظمات غير الحكومية بمساعدة الشباب بدور كبير في حركة حماية البيئة منذ بدايتها الأولى، فلقد كان العلماء أول من قدم الأدلة على وجود مخاطر وتغيرات بيئية كبيرة ناتجة عن اشتداد كثافة النشاطات الإنسانية.

وقامت المنظمات غير الحكومية والمجموعات الأهلية الأخرى بدور رائد فى تكوين وعي الرأي العام وممارسة ضغوط سياسسة حملت الحكومات على التحرك واضطلعت الأوساط العلمية وغير الحكومية بدور حيوي في مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة السكان فى ستوكهولم١٩٧٢ في مؤتمر قمة الأرض في ريودي

جايزو.

كما قامت هذه المجموعات بدور لاغنى عنه منذ مؤتمر ستوكهولم فى تشخيص المخاطر وتقييم الآثار البيئية وإعداد وتنفيذ الإجراءات لمعالجتها وفي الحفاظ على درجة عالية من الاهتمام العام والسياسي المطلوب كأساس للعمل واليوم تتولى بعض المنظمات غير الحكومية نشر تقارير وطنية واسعة عن حالة البيئة في ماليزيا والهند والولايات المتحدة على سبيل المثال.

وسيتطلب نجاح الانتقال إلى التنمية المستدامة تعزيز قدرة هذه التنظيمات والهيئات وإنشاء العديد والمزيد منها بدرجة كبيرة، كما أن المنظمات غير الحكومية فى البلدان النامية خاصة في حاجة إلى دعم دولي مادي ومعنوي- أيضاً- لممارسة دورها بصورة فَعَّالة.

أما على المستوى العربي والمحلي فإن استدامة التنمية في البلاد العربية تتطلب تعزيز دور التنظيمات الأهلية غير الحكومية العربية كشريك لمساندة وإكمال المجهودات الحومية في هذا المجال، كما يتطلب تفعيل دور هذه التنظيمات الأهلية تقديم الدعم المالى للمشاريع التي تقوم بتنفيذها في مجال السكان والبيئة والتنمية المستدامة من قبل الهيئات وصناديق التمويل العربية والدولية (إيهاب، طارق،٢٠١٧، ص ص١٧٢-٢٧١).

مباديء الإدارة الحكومية لتحقيق التنمية المستدامة.

إن التنمية البشرية تعد عنصر حيوياً من أجل التنمية الحضارية المستدامة، وأن قضايا البيئة هي جزء لايتجزأ من جميع أنشطة التنمية المستدامة، كما أن إدارة التنمية تتطلب المشاركة الفَعَّالة لجميع الإطراف المستفيدة من التنمية والمؤثرة فيها وتتطلب دعماً تنسيقياً وفنياً.

هذا فضلاً على أنه يجب أن تتوافق الإدارة البيئية وإدارة التنمية الحضرية مع الآليات والمؤسسات القائمة، **وفي هذا الصدد اقترح «تيم هونى» Tim Honey أربعة مباديء موجهة للإدارات الحكومية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة فى ظل العولمة وتلك المباديء التى يمكن مناقشتها فى سياق التعاون بين المدن على النحو التالي:-**

١. يجب إلمام القيادات المحلية بالمنظور العالمى الجديد المبني على أساس محلي بمعنى جعل قيادات الأجهزة الحكومية يفكرون عالمياً وينفذون محلياً.

International Journal of Research and Studies (ijrs)
It is issued by the Excellence Pioneers Academy
The Online ISSN :(2735-5063) - The print ISSN :(2735-5055).

٢. يجب تشجيع القيادات المحلية على الارتباط بمجتمعاتهم المحلية الحضرية ليس من خلال البعد الاقتصادي- فقط- وإنما من خلال كل الأبعاد المجتمعية الأخرى فالتنمية الحضرية المستدامة يجب أن تلتزم عالميا بقضايا التعليم والبيئة والرعاية الصحية وبنوعية قضايا الحياة الأخرى التي تشكل بنية المجتمع الحضري.

٣. يجب على القيادات المحلية إتاحة الفرصة للمواطنين الهامشين في المدينة لكي يصبحوا مواطنين عالميين ومندمجين لكي يؤسسوا رابط اجتماعية على أساس الصداقة والفهم الثقافي.

٤. يجب أن تؤسس القيادات المحلية شراكة بين ماهو عالمي ومحلي على أسس جديدة تقوم على تنمية الاهتمامات والمصالح والرغبات والمواهب والقدرات كثيرة للموارد البشرية الموجودة فى المجتمعات الحضرية وخاصة التركيز على القضايا الحيوية التي تواجه المجتمع الحضري والتي تشمل التخفيف من حدة الفقر والقضاء على الأمية.

وعلى هذا فالتنمية الحضارية المستدامة تعتمد على العلاقات المتبادلة بين ماهو اقتصادي وبيئي واجتماعي، وهذا يتضمن تدخلاً في توفير الخدمات الأساسية، كالتعليم والصحة والتغذية وتنظيم الأسرة- وأيضاً- النمو المتزايد في البنية الأساسية والإسكان، وهذا يتطلب التكامل بين البناءات التنظيمية والإدارية والاهتمام بتطوير الإجراءات التخطيطية المشتركة.

ووفقاً لذلك يمكن تعريف التنمية الحضرية المستدامة إجرائيأبوصفها عملية دينامية متعددة الأبعاد تهتم بتنمية القطاع الحضري في إطار الوفاء والاحتياجات التى تتطلبها الأجيال الحالية دون إحداث نقص في الموارد المتاحة للأجيال القادمة وبالتالي فهي عملية مستمرة وتسعى إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الفيزيقية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية بشكل شمولي متكامل (إيهاب، طارق،٢٠١٧، ص ص١٧٢-١٧٣).

- **دور الدول فى تحقيق التنمية المستدامة:**

عند الحديث عن الدولة، فإن هذا التعبير الدولة قد يقصد به أمور مختلفة فهو معنى واسع يكاد يتسع ليتضمن المجتمع نفسه باعتبار أن الدولة هي التنظيم السياسى للمجتمع وبالتالي يشمل: المتدرجين تحت هذا النظم من أفراد ومؤسسات الحاكمة بالمقابلة للأفراد والهيئات الخاصة وفي هذا المعنى الثانى يختلط إصلاح الدولة بتعبير الحكومة بالمعنى الواسع وعندما يدور الحديث عن دور الدولة فإن المعنى الثانى يرد

بشكل أقرب إلى الأذهان باعتباره حديثاً عن دور المؤسسات الحكومية فى النشاط الاقتصادي والاجتماعي، البيئي.

ورغم تعدد التعريفات للدولة، فيبدو أن الحد الأدنى للإنفاق هو أن الدولة تتضمن عناصر ثلاثة: شعب وإقليم وسيادة، وأهم وأخطر هذه العناصر هو فكرة السيادة وهي تحدد طبيعة الدولة المعاصرة، كما تربط علاقتها بالعنصرين الآخرين (الشعب والإقليم)، وبصرف النظر عن الاعتبارات القانونية، أو التسلطية لفكرة السيادة فقد تضمنت سيادة الدولة المعاصرة **وبصرف النظرعما لحق دور الدولة من تطور في الزمان والمكان من عدة أمور أساسية قل أن ثار الخلاف: لعل أهملها:-**

- توفير الخدمات الأساسية للمجتمع، وهذا هو مبرر وجودها.
- وضع القوائم الإقتصادية للنشاط الاقتصادي.
- وضع نظام قضائى لحماية الحقوق واحترام التعاقدات.
- فرض الضرائب.
- النقود (النظام النقدى بما يمكنها من تحديد إطار الحساب الاقتصادي داخل الدولة من ناحية والتأثير في توجيه النشاط الاقتصادي بصفة عامة من ناحية أخرى (Ronen,1996,p.p30-32).

فإن الحديث عن دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي يفترض تعبئة الموارد الذاتية للمجتمع وفق إستراتيجية واضحة ومدروسة لكيفية تحيق التنمية وأولوياتها من ناحية وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية فى تلك العملية من ناحية ثانية، وإنشاء وتحديث الأجهزة والمؤسسات التي تنهض بالدور الرئيسى فى تنفيذ الخطط والبرامج التنموية من ناحية ثالثة، وتحقيق قدر من العدالة فى توزيـع أعداد التنمية وعوائدها من ناحية رابعة.

وكل هذه العناصر وغيرها تقع بصفة أساسية على عاتق الدولة، وهو مايؤكد محورية دورها في عملية التنمية، وقد أكدت تجارب وخبرات العديد من دول آسيا التي حققت قفزات تنموية كبيرة خلال العقود الثلاثة الأخيرة صحة ذلك.

وعلى الرغم من اتجاه بلدان عديدة خلال السنوات الأخيرة نحو الأخذ باقتصاد السوق وتقليص دور الدولة فى الاقتصاد والمجتمع وتدعيم القطاع الخاص، إلا أن عملية التحول المتسارع نحو اقتصاد السوق

وبخاصة في بلدان شرق ووسط أوروبا وأفريقيا قد أفرزت العديد من الآثار السلبية التي هددت البنى والتوازنات الاجتماعية في بعض الحالات، وهو ما أدى إلى بروز تيار متصاعد يدعو إلى إعادة الاعتبار في عملية التنمية مع إعادة تعريف هذا الدور وإعادة تنظيمه في ضوء التحولات والتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم **ويؤكد هذا التيار على عدة منطلقات أبرزها:-**

- أن الأسواق والحكومات تكمل بعضها البعض فيما يتعلق بتحقيق التنمية، بل أن الأسواق لاتعمل بفاعلية دون أن يكون هناك دور أبرز الحكومات باعتبارها توفر البنى والهياكل المؤسسية المطلوبة تعمل الأسواق.
- إن للدولة دور في تنفيذ مشاريع تنفيذ مشاريع المرافق والبنية التحتية والصناعات الكبرى التي لايقدم عليها القطاع الخاص وناهيك عن دورها في مواجهة بعض الآثار السلبية الاقتصادية السوق وبخاصة فيما يتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر والتصدي لظواهر الفساد ومحاولات الاحتكار.

وجدير بالذكر أن هذا التيار يجد مؤيدين له حتى في دوائر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المعروفين بتوجيهاتها التقليدية نحو تشجيع اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة، وهكذا فإن الدول هي التي تخلق الأسواق، وهي التى توفر مقومات وضمانات فاعليتها وبخاصة فيما يتعلق بتنفيذ القانون وتشجيع وتسهيل مبادرات القطاع الخاص، وهذا يفترض بالطبع وجود حكومات قوية وفاعلة (زينب،١٩٩٩، ص ص١٨٢-١٩١).

وإذا ماعرفنا الدولة من منظور واسع بأنها تنظيم اجتماعي فمن الصعوبة بمكان أن يقتنع أحد باندثار أو تقلص دور الدولة حالياً وعلى النقيض من ذلك نجد أن الدولة تدافع وبشدة وشراسة ضمن الأفكار الكينزية أصبحت محل نهديد في ظل العولمة وقوى السوق والتي لا تستجيب بطريقة متناسقة مع التغيرات البيئية الطارئة، ولكنها تتحدد أساساً وفق قوي أو ظروف محلية ووفق مصالح قطاعية معينة حيث وجد أن تلك التغيرات تدفع كل من الدولة والسوق إلى التكيف معها من أجل البقاء والاستمرار.

ولما كانت سياسة تقليص حجم تداخل الدولة فى آليات السوق محلياً أو خارجياً سمة أساسية من سمات برامج التثبيت والتكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي فمن خلال الدراسة التي أجريت على الدول السابق الإشارة إليها لوحظ أن هناك تبايناً واسعاً في وظائف تلك الدول وأنشطتها ففي بعضها وفي البعض

International Journal of Research and Studies (ijrs)
It is issued by the Excellence Pioneers Academy
The Online ISSN :(2735-5063) - The print ISSN :(2735-5055).

الآخر كان دورها يسيطر على النشاط الاقتصادي بوجه عام والبعض الآخر تعدى ذلك إلى إعادة توزيع الثروات والدخول من خلال القيام بمجموعة كبيرة من البرامج الاجتماعية **وبصفة عامة خلصت الدراسة التى أجريت على بعض الدول التى طبقت برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي إلى مجموعة من النتائج نوجزها في الآتي: (حسين، ٢٠٠٠، ص ص٣٢١-٣٢٨):-**

- **تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي** وعلى الرغم من أن برامج الخصخصة لم تكتمل بعد في العديد من الدول الإفريقية وفيئنام فنزويلا باكستان إلا أن هناك خطوات فَعَّالة وحاسمة قد اتخذت تجاه تقليص دور الدولة، ويعد برنامج الخصخصة المصري حجر الزاوية في برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ منذ منتصف١٩٩١م، ولقد ركزت العديد من الدراسات حول ضرورة الاهتمام بالآثار طويلة الآجل لبرامج الخصخصة.
- **ساهمت عمليات الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي في تعظيم وتقوية دور الدولة ووظائفها الإدارية**، خاصة فى القطاعات المالية لتحقيق الشفافية، والاستقرار، ولتهيئة المناخ لرأس المال الأجنبى للمشاركة والاستثمار فى الأسواق الوطنية.
- **نجحت بعض الدول ولو بدرجات متفاوتة في تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي**، بمعنى أنها قد حققت زيادة واضحة في الناتج المحلي الإجمالى وفي نصيب الفرد منه، كما نجحت في إحراق معدلات إيجابية على صعيد مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، بالنسبة لمصر- أيضاً- تم تحقيق عدد من الإنجازات على صعيد الناتج المحلي ونصيب الفرد منه والميزانية والتضخم وعبء الديون.
- **من ناحية أخرى لوحظ أن قدرات الدولة قد تقلصت فيما يخص التكاليف الاجتماعية للأنشطة الاقتصادية** (بسبب إغفال، أوغياب القواعد المنظمة لاستغلال البيئة، أو التهاون في تطبيقها من جانب القطاع الخاص، وما لم تفنن تلك الأوضاع فسوف تؤثر مستقبلاًعلى فرص السيىء والأجيال القائمة.
- كما لوحظ أنه في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي تقلص دور الدولة فى أداة وظائفها المختلفة نحو برامج التنمية الاجتماعية وتشجيع إنشاء منظمات أهلية وتفعيل دور الموجود منها القيام بهذا الدور.

International Journal of Research and Studies (ijrs)
It is issued by the Excellence Pioneers Academy
The Online ISSN :(2735-5063) - The print ISSN :(2735-5055).

وبصفة عامة تفتقر برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لأهداف محددة لتشجيع التنمية المستدامة فهي مثلاً لاتشجع تقوية استدامة البيئة الحيوية، أو تخفيض استهلاك الموارد الطبيعية، أو تحسين وظيفة البيئة الطبيعية على امتصاص السميات والنفايات، أو إعادة بناء البيئة التحتية، كما أن تلك البرامج تهدف مطلقاً لإزالة الفوارق يبين الدول من حيث الدخول أو الثروات.

كما لاتعطى الحق الدولة فى حرية الوصول إلى منابع الموارد الطبيعية كما لاتروج لأنماط استهلاك متوازنة من تلك الموارد كما أنها لاتبحث عن شروط تجارية عادلة بين أبناء الجنوب والشمال كذلك لاتهتم تلك البرامج بقضية توزيع الثروات أو الثراء والفقر، ومما لاشك فيه أن مخططي تلك البرامج إنما يهدفون فقط لتحقيق النمو الاقتصادي على المستوى الوطنى دون أي استمرار.

ويؤكد بيت صراحة البنك الدولي في بناء النقد الدولي حيث جاء فيه أن برامج الإصلاح والتكييف الهيكلي إنما تهدف- فقط- للضبط أو التحكم فى البنية الاقتصادية دون النظر لأي عوامل أخرى (نمو اقتصادي، توازن فى ميزان المدفوعات.

ولقد استمر البنك الدولي على هذا الحالي لمدة تزيد عن ١٥ سنة وخلال تلك السنوات حاول البنك إضافة جزئية الاستدامة من خلال إضافتها إلى الهدف النهائي من وراء سياساته وبدأ ذلك منذ مطلع التسعيناتء مع إصدار البنك لتقريره الشهير عن تقييم برامج وسياسات التكيف الهيكلي على مستوى العالم.

ولم تحاول الأدبيات الصادرة عن البنك الدولي أن تضع إطاراً مفاهيمياً محدداً للاستدامة، وفي عام١٩٩٢، أصدر البنك تقرير أخر حول تقييم تلك السياسات ويطرح فكرة إضافة مفهوم الاستدامة عند الحديث عن قضية استئصال الفقر.

وخلاصة القول أن: المعارضين لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي منذ مطلع التسعينات يرون في تلك السياسات أنها بمثابة إعاقة ومعوق لسياسات التنمية المستدامة (paird,1996,pp,3-345).

International Journal of Research and Studies (ijrs)
It is issued by the Excellence Pioneers Academy
The Online ISSN :(2735-5063) - The print ISSN :(2735-5055).

التصور المقترح لتطوير دور الدولة والإدارة الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة.

إن التنمية المستدامة هي شيء ملح وضروري للغاية لكونها تعني الزيادة في إنتاج البشر من خلال تنمية مواهبهم ومهاراتهم وقدراتهم وهي مسئولية تقع على عاتق الحكومة الوطنية مع التأكيد على أن التنمية المستدامة هي شيء ضروري وملح للغاية للدول الفقيرة ودرجة نجاحها في تحقيقها لكي تصبح قادرة على البقاء وعلى الدول الغنية مسئولية مساعدة تلك الدول لتحقيق تلك التنمية.

والتنمية المستدامة هي وسيلة لتحسين جودة حياة البشر وليست غاية، وأنها تعتمد على تطبيق الإستراتيجيات الخاصة بها، وهذا يتطلب الربط بين التخصصات والمهارات والمنظمات المختلفة وربط المؤسسات الحكومية المتخصصة في التنمية.

أولاً: أهداف التصور المقترح لتطوير دور الدولة والإدارة الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة.

- تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة المختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية بيئية
- تحقيق التكامل بين الوحدات والعناصر الأساسية المكونة لكل قطاع من قطاعات المجتمع المختلفة.
- وضع الإطار العام التي تجرى داخلة مختلف الأنشطة والتفاعلات ذات الصلة بعملية التنمية المستدامة.
- تفعيل دور مؤسسات الدولة فى تحقيق التنمية المستدامة.
- وضع برامج للتغلب على التحديات والمعوقات التي تواجه التنمية المستدامة.
- ازدواجية الاعتماد على كل من الدولة والقطاع الخاص لتحيقق التنمية.
- زيادة كفاءة وفَعَّالية مناهج التنمية المتبعة.
- الالتزام بتحسين مستويات المعيشة للمواطنين في المجتمع.

ثانياً: عناصر التصور المقترح لتطوير دور الدولة والإدارة الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة.

- ضرورة وجود نظام دولي يرعى الأنماط المستدامة للتجارة والتمويل.
- ضرورة إيجاد نظام تنموي يراعى ضرورة العدالة والإنصاف: أي التنمية مع الإنصاف التي تتطلب

International Journal of Research and Studies (ijrs)
It is issued by the Excellence Pioneers Academy
The Online ISSN :(2735-5063) - The print ISSN :(2735-5055).

سياسات اقتصادية منحازه للفقراء هدفها تعديل فشل أليات السوق لتمكين كل الفئات الاجاماعية من المشاركة في دورة الانتاج.

- أن تجعل السياسات التنموية العربية الإنسان العربي المشارك الأساسي في عملية التنمية والمستفيد الأول منها ورفع قدراته كي يزيد من خبراته وفرصة وتأهيله للمشاركة في القرارات التي تؤثر فى حياته.
- إلمام القيادات المحلية بالمنظور العالمي الجديد المبني على أساس محلي بمعنى جعل قيادات الأجهزة الحكومية يفكرون عالمياً وينفذون محلياً.
- ضرورة وجود نظاما تكنولوجيا يبحث فى حلول جديدة باستمرار.
- تكاتف جميع المؤسسات التربوية والسياسية الرسمية مع المجتمعات الأهلية والأحزاب السياسية بالتثقيف السياسي والوعي الاجتماعي للعمل على دمج الفئات داخل المجتمع ومساعدتهم على التكيف والإنداماج مع حياتهم الجديدة وبما لايتعارض مع أهدافهم الخاصة ومعايير وقيم المجتمع.
- المطالبة بإنشاء لجنة قومية تعمل على تنسيق جميع الجهود الدولية والمؤسسات والمنظمات الأهلية غير الحكومية وجهود رجال الأعمال والقطاع الخاص الرسمي مع ممثلين لجميع شركاء التطوير في ظل مشاركة الحكومة بدور كبير في إدارتها وتمويلها ومتابعة أعمالها.
- تطوير وتنمية سياسات التعليم والتدريب التي تشغل الأساس لخلق قوة عاملة ماهرة وتحول العنصر البشرى من عبء إلى عنصر فاعلي ومؤثر في عملية التنمية المستدامة.
- الربط بين المؤسسات الحكومية المتخصصة في مجال التنمية والبيئة والسكان.
- الاهتمام بالإصلاح الإدارى والسياسى باعتبارها من الركائز الهامة للتنمية المستدامة ونجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي.
- إعادة صياغة علاقة الدولة بمجتمعها على أسس جديدة وعقد اجتماعي جديد من قيم المواطنة والمساواة والمشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية.
- تحسين أساليب الحكم الإدارة وتقوية تنظيم المجتمع المدنى.
- وضع برامج على المستوى القومي والمحلي لعلاج مشكلة الفقر والبطالة باعتبارها من التحديات الأساسية والعقبات لعملية التنمية المستدامة.
- المشاركة الفَعَّالة للمواطنين في صنع القرار.
- ضرورة العلاقات المتبادلة بين ماهو اقتصادي وبيئى واجتماعي، وهذا يتضمن توفير الخدمات

كالتعليم والصحة.

- التكامل بين البناءات التنظيمية والإدارية والاهتمام بتطوير الإجراءات التخطيطية المشتركة.

المراجع.

- أحمد عبد الفتاح ناجي، أثار الإصلاح الاقتصادي على تنمية المستدامة في مصر دراسة من وجهة نظر أعضاء منظمات المجتمع المدنى بالفيوم، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر،ع٩٥،ج١، ديسمبر ٢٠٠٠.
- أسامة الخولي: البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربى والدول النامية، مجلة عالم المعرفة، العدد (٢٨٥)، سبتمبر٢٠٠٢.
- إيهاب المصري، طارق عامر، التنمية البشرية والتنمية المستدامة، القاهرة، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة،٢٠١٧.
- جورج قرم: التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي: حالة العالم العربي، سلسة دراسات التنمية البشرية، رقم٦، الأمم المتحدة، ١٩٩٥.
- حسين توفيق: الدولة والتمية في مصر- الجوانب السياسية: دراسة مقارنة (القاهرة: مكتبة التنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.
- زينب عبدالعظيم محمد: صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية: جوانب سياسية، دراسة للإصلاح الاقتصادي في غانا وشيلي ومصر (القاهرة: كتاب الأهرام الاقتصادي- عدد١٤٣، ديسمبر١٩٩٩).
- عثمان لبيب فراج: حقوق الطفل فى الحماية من التلوث الكيميائى للبيئة كعامل مسبب لإعاقات الطفولة، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثالث لمركز رعاية وتنمية الطفولة (التربية وحقوق الطفل في الوطن العربي- بين التشريع والتطبيق) مركز رعاية وتنمية الطفولة، جامعة المنصورة، والمنعقد خلال الفترة من ٢٢-٢٣ مارس٢٠٠٦.
- محمود عباس عابدين: التنمية المستدامة من داخل الإنسان المصرى إلى بيئته المحيطة مسؤوليات مضاعفة على التربية المؤتمر العلمي الثانى لكلية التربية بالزقازيق ١٠-١٧.
- منذر عبدالنبي، الأثر الأيكولوجي ومؤشر التنمية البشرية نحو دليل أول للتنمية المستدامة فى الوطن

العربى، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، مج٣٩،ع٣، ٢٠١١.

- نادر فرجاني، التنمية الإنسانية: المفهوم والقياس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت العدد ٢٨٣، رقم(٩)،٢٠٠٢.
- ناهد عدلي شاذلي: التعليم العالى وتلبية متطلبات التنمية المستدامة، مجلة التربية والتنمية، العدد (٣٢)، السنة(١٣)، مركز التنمية البشرية والمعلومات، القاهرة، مارس، سنة٢٠٠٥.
- النوع والتنمية والتخطيط: نشرة تصدرها وحدة تخطيط سياسات النوع بمعهد التخطيط القومي، العدد الخامس، يناير ٢٠٠٠م.

- 13- David Reed: Stuctural Adjustment, the Environment and Sustainable Development (London: Earthcan publication Ltd., 1996)
- 14- Gayl D, Ness with Megham V. Golay: population and Strategies for National Sustainable Development, (London: Earthscam publication L TD.,1999
- 15-Peter Bartelmus: Environment, Growth and Development, (London: Routledge,1994).
- 16- Ronen palan and Jason Ablott With phil Deans: State strategies in the Global political Economy, (London: Welligtan House,1996).
- 17- UNESCO., Higher education in the Arab Region 1998- 2003, paris, 2003,pp.7-13.
- 18- Chowdhury, MASUDAL Hoq., Environmental Education for sustainable Development Asian perspectives, UNU- IAS Working paper No. 129.

International Journal of Educational and Psychological Research and Studies

(IJRS)

The Online ISSN :(2735-5063).
The print ISSN :(2735-5055).